

# خارج الفقہ

٩٧

١٢-٣-٩٣ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:  
مہدی المادوی الطہرانی

## القول فى النىابة

- القول فى النىابة و هى تصحّ عن الميت مطلقا و عن الحى فى المندوب و بعض صور الواجب.

## القول فى النيابة

- مسألة ١ يشترط فى النائب أمور:
- الأول البلوغ على الأحوط\* من غير فرق بين الإجارى و التبرعى بإذن الولى أو لا، و فى صحتها فى المندوب تأمل،
- \* لكن الأقوى صحة نيابة الصبى المميز إذا كان موثوقا به و إن كان الأحوط عدم الإكتفاء بفعله مطلقا.

## القول فى النيابة

- الثانى العقل، فلا تصح من المجنون \* و لو أدواريا فى دور جنونه، و لا بأس بنياية السفية
- \* إذا كان ممن لا يتحقق منه القصد و إلا فالأقوى صحة نيابته إذا كان موثوقا به و إن كان الأحوط عدم الإكتفاء بفعله مطلقا.

## شرايط النائب

- مسألة ١ يشترط في النائب أمور:
- الأول البلوغ على الأحوط من غير فرق بين الإجارى و التبرعى بإذن الولى أو لا، و فى صحتها فى المندوب تأمل، الثانى العقل، فلا تصح من المجنون و لو أدواريا فى دور جنونه، و لا بأس بنبابة السفية الثالث الايمان، الرابع الوثوق بإتيانه، و أما بعد إحراز ذلك فلا يعتبر الوثوق بإتيانه صحيحا، فلو علم بإتيانه و شك فى أنه يأتى به صحيحا صحت الاستنابة و لو قبل العمل على الظاهر، و الأحوط اعتبار الوثوق بالصحة فى هذه الصورة، الخامس معرفته بأفعال الحج و أحكامه و لو بإرشاد معلم حال كل عمل، السادس عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه فى ذلك العام كما مر، السابع أن لا يكون معذورا فى ترك بعض الأعمال، و الاكتفاء بتبرعه أيضا مشكل.

## شرايط منوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه الإسلام، فلا يصح من الكافر، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، و لو مات مستطيعا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه، و يشترط كونه ميتا أو حيا عاجزا في الحج الواجب، و لا يشترط فيه البلوغ و العقل فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه، و لا المماثلة بين النائب و المنوب عنه في الذكورة و الأنوثة، و تصح استنابة الصرورة رجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.

- الثالث الايمان،

## القول فى النيابة

- الثالث الإيمان لعدم صحة عمل غير المؤمن و إن كان معتقداً بوجوبه و حصل منه نية القربة و دعوى أن ذلك فى العمل لنفسه دون غيره كما ترى.



## القول فى النيابة

- الثالث: الإيمان لعدم صحّة عمل غير المؤمن و إن كان معتقداً بوجوبه و حصل منه نيّة القربة، و دعوى أنّ ذلك فى العمل لنفسه دون غيره كما ترى.

## القول فى النيابة

- القول فى النيابة:
- و يشترط فيه «١»: **الإسلام**، و العقل، و ألا يكون عليه حج واجب.
- فلا تصح نيابة الكافر، و لا نيابة المسلم عنه. و لا عن مخالف إلا عن الأب،
- و لا نيابة المجنون، و لا الصبى غير المميز.

## القول فى النيابة

- القول فى النيابة
- و شرائط النائب ثلاثة الإسلام و كمال العقل و أن لا يكون عليه حج واجب.
- فلا تصح نيابة الكافر لعجزه عن نية القربة و لا نيابة المسلم عن الكافر و لا عن المسلم المخالف إلا أن يكون أبا النائب
- و لا نيابة المجنون لانعدام عقله بالمرض المانع من القصد
- و كذا الصبى غير المميز. و هل يصح نيابة المميز قيل لا لاتصافه بما يوجب رفع القلم و قيل نعم لأنه قادر على الاستقلال بالحج ندبا.

## القول فى النيابة

- قوله: و لا تصح نيابة الكافر و لا نيابة المسلم عنه و لا عن مخالف الا عن الأب.
- (١) صحة النيابة موقوفة على أمرين:
- (الأول) يرجع الى النائب، و هو صحة مباشرته للفعل شرعا. و لما وقع الإجماع على عدم صحة الحج من الكافر لم تصح نيابته، و لأن نية القرية شرط و هى غير صحيحة منه.

## القول فى النيابة

- و قال المصنف فى الشرائع «١» لا تصح نيابة الكافر لعجزه عن نية القربة. و فيه تساهل، لان الكافر ليس بعاجز من كل وجه بل هو قادر على الإسلام، لما ثبت فى علم الكلام من امتناع الجبر و ثبوت الاختيار. و امتناع القربة منه فى حال كفره ليس امتناعا ذاتيا بل لغرض الكفر، فهو امتناع لاحق.

- (١) الشرائع ١ - ٦٣.

## القول فى النيابة

- (الثانى) يرجع الى المنوب، و هو إمكان وقوع الحج له بمعنى اجزائه عن فرضه. و له تفسيران: أحدهما زوال الإثم عنه فلا يعذب على الترك فى الآخرة، و ثانيهما حصول الثواب له.
- إذا تقرر هذا فلا تصح عن الكافر قطعاً، لعدم سقوط العقاب و عدم إمكان الثواب.

## القول فى النيابة

- و هل تصح عن المخالف أم لا؟ أطلق أكثر الأصحاب المنع الا عن الأب و منع ابن إدريس مطلقا و أجاز الشهيد مطلقا الا أن يكون ناصبيا، و عليه صب المنع فى الروايات. و تؤيده صحة حجة لو استبصر إذا لم يخل بركن، بخلاف الكافر فإنه لا تصح منه و لو لم يخل بركن.

## القول فى النيابة

- و التحقيق أنه ان قلنا بالتفسير الأول للاجزاء فلا كلام فى الصحة، و ان قلنا بالثانى فإن قلنا بانقطاع عقابه - كما هو رأى بعض أصحابنا - صح أيضا، لإمكان إيصال الثواب اليه، و ان قلنا بدوامه - كما هو المشهور - فلا.
- و أما صحة النيابة عن الأب فظاهر على التفسير الأول، و أما على الثانى فهو من قبيل البر به و الصحبة بالمعروف المأمور بهما شرعا.



## القول فى النيابة

- ٢٥٥١. الرابع: يشترط فى النائب العقل و البلوغ و الإسلام و أن لا يكون عليه حجّ واجب، و الأقرب اشتراط العدالة.

## القول فى النيابة

- المطلب السادس: فى شرائط النيابة
- وهى ثلاثة: كمال النائب، وإسلامهما، «١» و عدم شغل ذمته بحج واجب.
- فلا يصح نيابة المجنون و لا الصبى غير «٢» المميز و لا المميز - على رأى -

## القول فى النيابة

- قوله: «فلا يصح نيابة الكافر لعجزه عن نية القربة».
- (٢) أى لعجزه عنها ما دام كافراً، لأنَّ الفرض كونه الحاج كافراً، وذلك لا ينافى قدرته عليها بتقديم الإسلام، فإنه خروج عن محلِّ الفرض. فليس فى العبارة تساهل، كما زعم بعضهم بناء على أنه قادر على الإسلام لامتناع الجبر.

## القول فى النيابة

- قوله: «و لا المسلم المخالف الا ان يكون ابا النائب».
- (٣) إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق بين الناصب و غيره فى تحريم الحج عنه إذا لم يكن ابا، و إباحته إذا كان ابا. و بهذا عبّر الأكثر «١».
- و الذى دلت عليه رواية وهب بن عبد ربّه عن الصادق عليه السلام المنع من الحج عن الناصب، الا ان يكون ابا «١».
- (١) كالشيخ فى النهاية: ٢٨٠، و المبسوط ١: ٣٢٦، و ابن فهد فى المهذب البارع ٢: ١٣٢، و السيورى فى التنقيح الرائع ١: ٤٢٦.
- (١) الكافى ٤: ٣٠٩ ح ١، الفقيه ٢: ٢٦٢ ح ١٢٧٣، التهذيب ٥: ٤١٤ ح ١٤٤١، الوسائل ٨: ١٣٥ ب «٢٠» من أبواب النيابة ح ١.

## القول فى النيابة

- و بمضمونها عمل الشهيد فى الدروس فجوز الحج عن كل مخالف إذا لم يكن ناصباً، و عنه إذا كان أباً خاصة «٢». و لا دلالة فى الحديث على جواز الحج عن المخالف، بل على المنع من الناصب غير الأب.
- و عِلل فى التذكرة «٣» عموم المنع من الحج عن غير الأب من المخالفين بأن الذى يستحق به الثواب الدائم هو الايمان فغير المؤمن لا يستحق ثواباً. و عنى بذلك ان صحة العبادة يقتضى حصول الثواب لمن وقعت له، لان ذلك لازمها، و لا ثواب إلا فى الجنة، و المخالف لا يدخلها، فلا يقع عنه الحج. و هذا يقتضى المنع من إيقاع جميع العبادات عنه و إهداء الطاعات إليه.
- (٢) الدروس: ٨٧. (٣) التذكرة ١: ٣٠٩.

## القول فى النيابة

- و عمّم ابن إدريس المنع من الجميع حتى الأب «٤»، و هو حسن إن لم يصحّ الخبر بجواز النيابة عن الأب. و الأولى العمل بالمشهور من المنع عن غيره مطلقا لما ذكر من الدليل.
- و احتج من جوّز الحجّ عن غير الناصب بأنّ المخالفٍ مخاطب بالواجب فيعاقب على تركه، و فعله صحيح لنفسه إذا لم يخل بشيء من أركانه، فتصحّ النيابة عنه كذلك، لفائدة سقوط العقاب.
- و التحقيق أنّ ذلك يتوقف على تحقيق معنى الصحة فى العبادة، فعلى المشهور من أنها موافقة الأمر و حصول ما يستلزم الثواب، لا يتصور الصحة هنا عن المخالف المبيّ مطلقا، لعدم إمكان حصول الثواب له، و يبنى الجواز عن الحيّ على أن عبادته
- (٤) السرائر ١: ٦٣٢.

## القول فى النيابة

- هل هى صحيحة مراعاة بموته على الايمان، أو باطلة لكن يعفى عنها مع إيمانه إذا كان قد فعلها؟ فعلى الأول يجوز النيابة عنه، و تظهر الفائدة مع استبصاره، و على الثانى لا يصح لانتفاء الفائدة. و قد تقدم الكلام فى الوجهين «١».

- (١) فى ص: ١٤٧ عند قوله: «و مبنى ذلك».

## القول فى النيابة

- و على ما اختاره المرتضى (رحمه الله) - من أنّ الصّحة فى العبادة يوجب سقوط العقاب، و لا يستلزم الثواب، و أنّما يستلزمه قبول العبادة، و هو أمر زائد على الاجزاء و الصّحة - يمكن القول بجواز النيابة عنه لفائدة إسقاط العقاب عنه بسببها، إلّا أن هذا لو تمّ لاقتضى جوازها عن كلّ مخالف، بل عن الكافر، لتحقق الفائدة. و إلّا أن يقال: خرج الكافر بالإجماع فيبقى الباقي.
- و الأصح المنع من غير الأب المخالف جمعا بين النص و الدليل العقلى. هذا فى الحج، و أمّا فى غيره من العبادات فمقتضى دليل المجوّز جوازه أيضا، و الظاهر المنع مطلقا.



## القول فى النيابة

- و هل يلحق الجدّ للأب به؟ يحتمله، لأنّه أب، و لهذا يثبت ولايته كالأب، و به قطع فى الدروس «٢»، و عدمه لأنّه ليس أبا حقيقة لاستلزامه الاشتراك، و المجاز خير منه، و لعدم مبادرة المعنى إلى الذهن عند الإطلاق، و لأنّ الحكم على خلاف الأصل فيقتصر فيه على موضع اليقين. أمّا الجدّ للام فلا إشكال فى عدم دخوله. و الظاهر انّ الأمّ كذلك لعدم النص. و هذا كلّهُ يؤيّد ما أسلفناه.
- (٢) الدروس: ٨٧.

اجماع

عدم القرينة

أدلة عدم  
جواز نيابة  
الكافر من  
المسلم

اجماع

عدم القرينة

اولوية روايات نيابة الناصب

عدم جواز دخوله الحرم

أدلة عدم  
جواز نيابة  
الكافر من  
المسلم

## القول فى النيابة

- قوله: (فلا تصح نيابة الكافر، لعجزه عن نية القربة، و لا نيابة المسلم عن الكافر).
- (١) لا ريب فى اعتبار الإسلام النائب و المنوب، أما النائب فلما ذكره المصنف من أن الكافر عاجز عن نية القربة ما دام كافراً، فلا يقع منه الفعل المشروط بها.
- و أما المنوب فلاستحقاقه فى الآخرة الخزى و العقاب لا الأجر و الثواب، و هما من لوازم صحة الفعل، فيلزم من انتفائهما انتفاء الملزوم، و يؤيده ظاهر قوله تعالى مِا كِا نَ لِلنَّبِيِّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَ لَوْ كَانُوا أَوْلِيَّ قُرْبَى ۖ «١» وَ قوله عز و جل وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسِا نِإِلِا مِا سَعَى ۖ «٢» خرج منه القضاء عن المؤمن بالنص و الإجماع فيبقى الباقي.

## القول فى النيابة

- قوله: (و لا عن المسلم المخالف، إلا أن يكون أبا للنائب).
- (٢) أما أنه لا تصح النيابة عن المسلم المخالف فهو قول الشيخين «٣» و أتباعهما «٤»، قال فى المعتبر: و ربما كان التفاتهم إلى تكفير من خالف الحق، و لا تصح النيابة عن اتصف بذلك، و نحن نقول: ليس كل مخالف للحق لا تصح منه العبادة، و نطالبهم بالدليل عليه و نقول: اتفقوا على أنه لا يعيد عباداته التى فعلها مع استقامته سوى الزكاة، ثم قرب اختصاص المنع بالنائب خاصة «٥».
- (٣) الشيخ الطوسى فى التهذيب ٥: ٤١٤، و المبسوط ١: ٣٢٦، و النهاية: ٢٨٠، و حكاها عنهما فى المعتبر ٢: ٧٦٦. (٤) كابن البراج فى المهذب ١: ٢٦٩. (٥) المعتبر ٢: ٧٦٦.

## القول فى النيابة

• و عندى أن التعميم أجود، لظاهر قوله تعالى وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى «١» و يعضده الأخبار الكثيرة المتضمنة لعدم انتفاع المخالف بشيء من الأعمال «٢». و قد بينا فيما سبق أن عدم وجوب الإعادة عليه بعد الاستقامة تفضل من الله تعالى كما تفضل على الكافر الأصلي بعدم وجوب قضاء ما فاته من العبادات لا لصحتها فى نفس الأمر «٣». و العجب أن العلامة - رحمه الله - صرح فى كتبه الأصولية بأن المخالف يستحق العقاب الدائم، ثم ذكر فى هذا المقام نحو كلام المصنف «٤».

- (١) النجم: ٣٩. (٢) الوسائل ١: ٩٠ أبواب مقدمة العبادات ب ٢٩.
- (٣) فى ص ٧٥. (٤) المختلف: ٣١٢.

## القول فى النيابة

- و أما استثناء الأب فذكره الشيخ «٥» و جمع من الأصحاب أيضا، و استدل عليه فى التهذيب بما رواه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبى عمير، عن وهب بن عبد ربه قال، قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أ يحج الرجل عن الناصب؟ قال: «لا» قلت: فإن كان أبى؟ قال: «إن كان أباك فنعم» «٦».

• (٥) النهاية: ٢٨٠. المبسوط ١: ٣٢٦.

- (٦) التهذيب ٥: ٤١٤ - ١٤٤١، الوسائل ٨: ١٣٥ أبواب النيابة فى الحج ب ٢٠ ح ١.

## القول فى النيابة

- و الظاهر أن المراد بالناصب المخالف غير الكافر، لأن الكافر المستحق للعقاب الدائم لا يعقل انتفاعه بشيء من العبادات.
- و أنكر ابن إدريس النيابة عن الأب أيضا، و ادعى عليه الإجماع «٧» قال المصنف رحمه الله: و لست أدري الإجماع الذى يدعيه ابن إدريس أين هو، و التعويل إنما هو على ما نقل عن الأئمة عليهم السلام، و المنقول عنهم خبر واحد لا غير، مقبول عند الجماعة، و هو يتضمن الحكيمين معا، فقبول أحدهما
- (٧) السرائر: ١٤٩.



## القول فى النيابة

- ورد الآخر و دعوى الإجماع على مثله تحكيمات يرغب عنها «١».
- و هذا الكلام لا يخلو من حيف على ابن إدريس، فإنه لم يستند فى المنع فى غير الأب إلى الرواية حتى يكون قد عمل ببعض الخبر ورد بعضه، و إنما استند فى ذلك إلى ما ذهب إليه من تكفير من خالف الحق، و أنه لا ينتفع بشيء من أعماله و غير ذلك من الأدلة، و بالجملة فقول ابن إدريس جيد على أصله، بل لو لا صحة الرواية الواردة بالاستثناء لتعين المصير إليه.
- (١) المعتبر ٢: ٧٦٦.

## القول فى النيابة

- قال قده: و شرائط النائب ثلاثة: الإسلام و كمال العقل و ان لا يكون عليه حج واجب فلا تصح نيابة الكافر لعجزه عن نية القربة و لا نيابة المسلم عن الكافر و لا عن المسلم المخالف الا ان يكون أب النائب و لا نيابة المجنون لانغمار عقله بالمرض المانع من القصد و كذا الصبى الغير المميز و هل تصح نيابة المميز قيل لا لاتصافه بما يوجب رفع القلم و قيل نعم لانه قادر على الاستقلال بالحج ندبا.

## القول فى النيابة

- أقول: ان النيابة لما توقفت على نائب و منوب عنه فلها شرائط راجعة إلى النائب و شرائط أخرى راجعة إلى المنوب عنه بالتبعيض بعضها لهذا و بعضها لذاك و للاستنابة التى هو فعل للمستنيب لا النائب شرائط أخر خارجة عن شرائطهما. و البحث الآن فيما يرجع الى الكافر و من بحكمه نائبا كان أو منوبا عنه فلنقدم لذلك مقدمة.

## القول فى النيابة

- و هو ان دركات العذاب متفاوتة شدة و خفة نظير درجات الثواب كذلك. و لا شك فى ان الكافر القتال الهتاك الشارب للخمر و المرتكب لغير واحدة من المعاصى الكبيرة الموبقة أشد عذابا من الكافر البرى عن تلك الشرور و الجنائيات و كذا لا ريب فى التفاوت بين الكافر الذى مات مشغلة ذمته بمال الغير و بين من ادى دينه و مات فارغة الذمة بشدة العذاب فى الأول دون الثانى.

## القول فى النيابة

- و لا شبهة فى ان ما ورد من كون عمل الكافر هباء منثورا ليس راجعا الى التوصليات نحو أداء الدين و غيره بل يرجع الى ما يعتبر فيه القرب فالعمل القربى الذى اتى به الكافر لا يكون مقربا بل هباء منثورا و ذلك بالنسبة إلى **الكافر المعتقد بالله تعالى لا الطبيعى المحض، لما يأتى.**
- إذا عرفت هذا فالكلام فى الجهتين: الاولى فى نيابة الكافر عن المسلم. الثانية فى نيابة المسلم عن الكافر.

## القول فى النيابة

- الجهة الاولى: فى نيابة الكافر عن المسلم.
- اعلم ان البحث عن صحة نيابة الكافر متمحض من حيث كفره و اما ما يرجع الى بطلان ما يأتية إذا كان مشروطا بالطهارة كالصلاة و نحوها لنجاسة بدنه فهو خارج عن المقصد للزوم حفظ حيثية المبحث البتة.
- و هكذا ليس الكلام فى الكافر الذى لا تتمشى منه قصد القربة لإنكاره المبدء المتقرب منه.

## القول فى النيابة

- و كذا ليس فيمن يكذب السنة و الكتاب بنحو لا يعقل قصده الأمر المتوجه الى المنوب عنه حيث انه مع تكذيبه الكتاب و السنة يقطع بأنه نفسه و ذلك المنوب عنه سواء من حيث عدم الأمر و الخطاب رأساً.
- فلا يرد اشكال من تلك الحثيات الخارجة عن البحث بل هو لإثبات ان الكفر بما هو كفر مانع عن النيابة عن المسلم أم لا؟

## القول فى النيابة

- مثلا لو ارتد المسلم بإنكاره ضروريا من ضروريات الدين مع الاعتقاد بالخطابات الأخر لا يرد فيه إشكال عدم تمشى قصد الأمر و الامتثال و هكذا فى مثل النيابة فى مجرد الطواف لله المشترك بين المسلم و غيره بنحو لا يضره تكذيب الكتاب و السنة إذ الإسلام واسطة و الا فلا إشكال فى حصول قصد القربة فى الطواف عن المقر بالمبدء و الرسالة فى الجملة و ان كذب رسالة نبينا (ص) بل و كذب بالرسالة مطلقا
- و ح يتجه ما على قول المصنف (ره) من التعليل لعدم صحة نيابة الكافر عن المسلم بأنه عاجز عن قصد القربة



## القول فى النيابة

• و كذا لا اعتداد بان عمله هباء منثورا إذ ليس ذلك عملا له لنفسه بل عن الغير و هو المسلم فح يمكن ان ينوب الكافر عن المؤمن فهل بعمله و نيابته عنه يستحق ذلك المؤمن المنوب عنه للثواب استحقاقا مقابلا للتفضل بناء على صحته فى الجملة أم يكون ثوابه لمجرد التفضل؟

• لا وجه للأول بعد ان لم يصدر منه عمل أصلا بل و لا خبر له به ايضا كما فى بعض صور النيابة بلا فرق فيه بين ان تكون النيابة تنزيل فعل النائب منزلة فعل المنوب عنه أو تنزيل الفاعل منزلة الفاعل لأنه اشكال عقلى لا يرتفع بوجه أصلا.

## القول فى النيابة

- و لا يتوهم ان قيام فعل النائب مقام فعل المنوب عنه يجعله مستحقا كما لو اعطى زيد مالا عمرا على ان يكون لخالد فإنه لا ريب فى استحقاق الخالد للمال على عمرو علم به أو لم يعلم إذ إعطاء زيد قائم مقام إعطاء خالد نفسه فكما انه لو اعطى خالدا بنفسه استحق المال كذلك لو اعطى الغير عنه يستحق ذلك المال.

## القول فى النيابة

- لان ذلك المثل غير منطبق على الممثل بل وزانه فيما نحن فيه هو بان يعمل الغير عملا يترتب عليه الثواب ثم يهديه الى نفس الثواب أو نفس العمل الى الغير فان ذلك ح مالك لذلك المسبب و هو الثواب أو لذلك السبب المنشأ له و هو نفس العمل و ليس المقام منطبقا على شىء منهما إذ ليس العمل للنائب نفسه حتى يملكه أولا و تملكه الغير ثانيا و كذا ليس إهداء الثواب المسبب عن ذلك العمل نيابة أصلا لكون كل منهما اى من النيابة و الإهداء بابا على حده بحيث لو لم يشرع النيابة فى الشرع أصلا صح الإهداء و الحاصل ان الاستحقاق المصطلح للمنوب عنه بمجرد فعل النائب بلا التفات له به و لا علم كما هو المفروض فى بعض الصور غير معقول فيخرج عن حريم الجعل و التشريع الدائر مدار المعقول الممكن.

## القول فى النيابة

- نعم للثانى و هو التفضل مجال واسع فىكون فعل النائب دخيلا فى تفضل الثواب على المنوب عنه فلم يثبت الى الآن عدم جواز نيابة الكافر فتربص حتى يلوح الحق و هو عدم الجواز، و لكن بعد تحقيق أنيق. و نعطف البحث إلى النيابة من هي أولاً ثم نعطفه إلى النيابة فى المقام.

## القول فى النيابة

- اما الأول فلا إشكال فى ان النيابة من حيث هى هى أمر توصلى لا يعتبر فيه القرب و لذا لو ناب أحد فى وفاء دين آخر يتحقق الأداء و تبرأ ذمة المديون و ان ادى النائب ذلك رياء فضلا عن عدم قصد القرابة و هكذا فيما يتعارف من النيابة فى غير واحد من الأمور فليست هى فى نفسها عباديا يعتبر فيها قصد القرابة.

## القول فى النيابة

- نعم لو أراد النائب ان يثاب و يتقرب فلا بد له من قصدتها كما فى غيرها من التوصليات فح لا بد و ان يتحقق هنا أمر بالنيابة أو كانت هى بنفسها مطلوبة و حسنا حتى يتحقق الثواب بقصد الأمر كما فى الأول أو بقصد حسنها كما فى الثانى فلو استفيد من اخبار النيابة الدالة على ان للنائب كذا من الثواب و للمنوب عنه كذا منه، شىء منهما، اى من الأمر المولوى بها و من حسنها و مطلوبيتها فى نفسها و ان إفراغ ذمة المؤمن و تحصيل ما هو المطلوب للشارع حسن، أمكن للنائب قصد التقرب بفعالها الخاص له و هو النيابة فيثاب على هذا القصد القربى من دون ان يتوجه اليه بعد النيابة و قبولها الخطاب المتوجه الى المنوب عنه.

## القول فى النيابة

- مثلا لا يخاطب النائب عن المستطيع بقوله تعالى وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ الْآيَةُ و الا لزم ان يعاقب على ترك الحج لو لم يعمل بنيابته بعد القبول أصلا أو لم يتمها و ذلك كما فى باب اجارة شخص بنفسه للعمل المعين كالصلاة و الصوم حيث انه لا يتوجه على المؤجر الأمر بإقامة الصلاة و إتيان الصوم بل المتوجه اليه خصوص قوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ فلو شاء ذلك الأجير ان يناب يصلى عن الغير المستأجر بقصد القربة قاصدا فى عمله الإجارى الامتثال لأمر الإيفاء بالعقد المتوجه اليه و لذلك لو ترك الصلاة يعاقب على عدم امتثال امره و هو الإيفاء لا على ترك الصلاة أيضا.

## القول فى النيابة

- مضافا الى ان انحذار الخطاب اليه و انحرافه عن ذلك الغير يوجب سقوط الواجب عن ذلك الغير و براءة ذمته و ان لم يفعل الأجير أو النائب إذ الخطاب الواحد بعد انحرافه عن المستأجر و المنوب عنه لا يتوجه اليه ثانيا.
- و الحاصل ان النائب بعد التنزيل ايضا لا يخاطب بالحج و لا بغيره مما تعلقت النيابة به من التكاليف المتوجهة إلى المنوب عنه.



## القول فى النيابة

- و اما الثانى فالإجماع قائم على عدم اعتبار قصد تقرب المنوب عنه بهذا العمل بل يلزم صدور مناسك الحج و اعماله عن النائب مع قصد القربة أى قصد قربة النائب فيما يرجع الى نفسه و هو ذات النيابة لا فيما يرجع الى المنوب عنه و هو أصل الفعل الخارجى فلا يلزم النائب ان يقصد تقرب المنوب عنه لعدم اعتباره بل المعتبر فى المقام هو خصوص قصد النائب التقرب فى النيابة و فيما يرجع الى نفسه مع صدور تلك المناسك الخاصة منضمة الى ذلك القصد فح يدور الأمر بين ان يكفى قصد تقرب النائب فى صحة النيابة و مقتضاها فراغ ذمة المنوب عنه و ان لا يكفى ذلك لعدم الوسطة بين الإيجاب و السلب فلو كان كافيا صحت نيابة الكافر عن المسلم حيث تتمشى منه قصد القربة و لو لم يكف فلم يؤمر النائب بقصد التقرب فيما يرجع الى نفسه.

## القول فى النيابة

- و التحقيق بنحو يتضح ما رامه الأصحاب من بطلان نيابة الكافر عن المؤمن مطلقا و ان تمشى منه قصد القرية هو انه لما كان المعتبر فى صحة النيابة هنا هو إتيان النائب العمل المخصوص منضما مع قصد التقرب فيما يرجع الى نفسه و هو النيابة لكونها حسنة لا فيما يرجع الى المنوب عنه بان يقصد تقربه بل يقصد تقرب نفسه، و لما كان عمل الكافر فيما يرجع الى نفسه من المقربات هباء منثورا و ان تمشى منه القرية كانت نيابته (ح) هباء منثورا إذ المعتبر هو قربه بها قاصدا بها القرية و لا يتيسر ذلك له و لا يجدى هنا مجرد تمشى قصدها إذ كون ما عمله هباء منثورا انما يتصور فيما يرجع الى القريبات مع قصده إياها و اما مع عدم تمشى قصده إياها تكون السالبة بانتفاء الموضوع و إذا بطل ما يرجع اليه بطلت النيابة رأسا.

## القول فى النيابة

- و لذلك حكم الأصحاب بعدم صحة نيابته عن المؤمن و اما بالنسبة إلى نيابته عن الكافر فالإشكال فيه أشد كما سيأتى ما يرجع الى المنوب عنه الكافر فى الجهة الثانية و سنشير إلى فذلكة البحث عن هذه الجهة الأولى بعد تتميم البحث عن الجهة الثانية فانتظر.

## القول فى النيابة

- الجهة الثانية فى نيابة المؤمن عن الكافر
- لا إشكال فى نيابة المؤمن من حيث عدم تمشى قصد القربة و لا من حيث كون عمله هباء منثورا إذ يتمشى منه ذلك و يكون ما قصده من التقرب فى نفس النيابة الراجعة إلى نفسه مقربا و لا اشكال فيها ايضا من حيث لزوم قصد النائب تقرب المنوب عنه إذ لا يلزم هنا كما مر.

## القول فى النيابة

- نعم يتمحض الاشكال هنا فى ان النيابة لا بد و ان تكون مؤثرة حتى تصان عن اللغووية. و أثرها اما حصول القرب بمعنى الثواب للمنوب عنه الكافر و اما تخفيف عذابه بتفريغ ذمته حتى لا يعاقب بقاء و استمراراً أو يخفف مع الاستمرار ايضاً.

## القول فى النيابة

- و لذلك ترى الأصحاب يعتبرون فى المنوب عنه الاستيهال للثواب كما هو المشهور أو الأعم منه و من تخفيف العذاب كما عن السيد المرتضى (ره) صونا عن اللغوية لو لا أحدهما فلو قلنا بمقالة المشهور لم تصح النيابة عن الكافر لعدم استيهاله للثواب حيث يخلد فى النار مهانا و ان قلنا بمقالة السيد صحت، حيث انه تبرأ ذمته عن الواجب فيخفف عذابه بقاء فيحصل أثر فى الجملة به يحترز عن اللغوية.

## القول فى النيابة

- و الظاهر ان سر ما اختاره المشهور هو الاستفادَة من اخبار النيابة الدالة على ان للنائب من الأجر كذا و للمنوب عنه منه كذا إذا الظاهر من الأجر هو الثواب و الجنة لا مجرد تخفيف العذاب مع الخلود ايضا. و سر مختار السيد (ره) هو ظاهر بعض ما ورد فى المخالف من انه يخفف عذابه و كذا ما ورد فى بيان أثر النيابة من ان المنوب عنه يوسع بعد ان كان مضيقا و ان لا يعتنى السيد (ره) بالآحاد من الاخبار و لكن الغرض ما يصلح للاستناد اليه عند من يعتنى بها.

## القول فى النيابة

- و لا ينافى تخفيف العذاب عنه كون ما يرجع اليه و يعد عملا له هبءا منشورا لانه راجع الى القرب بخلاف تخفيف العذاب الملائم للخلود فى النار ايضا.



## القول فى النيابة

- فتحصل انه لم يثبت إلى الان ما يدل على عدم صحة نيابة المؤمن عن الكافر. بل يمكن الاستشهاد لصحتها المستلزمة لتخفيف عذابه الناشى من براءة ذمته، بما يأخذه الحاكم من الممتنع عن تأدية الزكاة و لا يرضى ذلك الممتنع بها أصلا بما يبغضها أشد البغض، فإنه لما كان الحاكم وليا على الممتنع يأخذ المال المعين منه فيؤديها اى الزكاة بصرف ذلك المال فى مصرفه قاصدا به تقرب نفسه لا تقرب الممتنع فهو اى الحاكم يقصد تقرب نفسه فى هذه العبادة المالية فيكتفى بمجرد صدور ذلك العمل مع قصد القربة و ان كان المقصود هو تقرب القاصد نفسه لا تقرب ذلك الممتنع فتبرء ذمته من أداء الزكاة.

## القول فى النيابة

- نعم يعاقب من جهة أخرى و هى لزوم المباشرة أو التسبب بالاختيار مع قصده اى المالك نفسه القربة و حيث انه فات منه ذلك يعاقب عليه فليكن المقام كذلك أيضا بأن الكافر و ان عصى بعدم الايمان و عدم الحج مؤمنا و لكن تبرأ ذمته بفعل المؤمن ذلك الحج قاصدا به قربة نفسه.

## القول فى النيابة

- فالمهم فى عدم جواز نيابة المؤمن عن الكافر هو ان النيابة كما مر التحقيق فيها لا بد و ان تكون حسنة أولاً حتى يقصدها النائب لله ثانياً. إذ المعتبر فى خصوص المقام هو قصد النائب القربة لنفسه فيلزم ان تكون تلك النيابة حسنة و هى فى المورد مبعوضة للشارع، إذا فراغ ذمة الكافر و تخفيف عذابه إحسان إليه لا يرضى به الله، و لهذا نهى النبى (ص) عن الاستغفار للمشركين و لو كانوا أولى قربي.

## القول فى النيابة

- و معه لا يعقل قصد القرية كما لا يعقل فى سائر ما كرهه الشارع و أبغضه من المعاصى. و إذا لم يتحقق قصد القرية من النائب فى نيابته بطلت النيابة للزومه فيها فى أى مورد يكون الإحسان إلى الغير بإفراغ ذمته مبعوضا للشارع لا يتمشى قصد القرية فيه.

## القول فى النيابة

- ثم انه قابل للتخصيص بان لا يكون إفراغ ذمة ذلك الغير، إذا كان أبا للنائب مع كونه مسلما و لكنه مخالف، مبغوضا. إذ يدور المنع مدار بغضه و كراهته و ليس حكما عقليا حتى لا يقبله. نعم ترتب استحالة القصد على المعصية عقلية و اما ان الإحسان فى كل إفراغ لذمة الغير معصية فلا. فح إذا ورد دليل تام السند و الدلالة على جواز

## القول فى النيابة

- نيابة المسلم عن أبيه المخالف يؤخذ به و لا وجه لرده، بتوهم قطع علاقة الأبوة و البنوة بين المسلم و غيره، و بتوهم ان المخالف بحكم الكافر فى الآخرة فلا يجزى عنه شىء و نحو ذلك. و بالجملة لا استبعاد فضلا عن الامتناع فى تجويز النيابة عن الأب المخالف.

## القول فى النيابة

- مع انه قد يشاهد من مذاق الشارع حفظ علة الأبوة و البنوة بنحو ما كما ورد فى بعض الآثار و الروايات من مطلوبة رعاية الابن المسلم بحال أبيه الكافر إذا حاذاه فى الحرب بان لا يقتله هو و ان تيسر له بأسهل وجه، بل و ان يقطع بأنه يقتل بعد ساعة بيد الغير. فالتفصيل بين الأب المخالف و غيره من المخالفين و لو كانوا أولى قربى متجه للنص الخاص المخصص لما يدل على انتفاع المخالف و ان كان ناصبياً بعمل النائب و نحوه بتخفيف العذاب من غير فرق بين الأب و غيره.
- و منه ينقدح ما فى الجواهر من عدم الفرق بين الأب و غيره. فاتضح أن عدم صحة نيابة المؤمن عن الكافر و من بحكمه من هذا حيث لما ذا و أن صحة النيابة مشروطة يكون المنوب عنه مؤمناً كما كان فى النائب أيضاً.

## القول فى النيابة

هذا مجمل الكلام فى الجهة الثانية فلنعد الى ما وعدناه فى ذيل الجهة الاولى من الإشارة إليها فنقول تلخيصا لها وللجهة الثانية:

لا ستره فى عدم صحة النيابة للكافر ولا عن الكافر ولكن لا يجرى ما للأول فى الثانى وبالعكس. أما الأول فلان النيابة لما كانت مخالفة للقاعدة إذ الفعل المطلوب من شخص خاص يسقط وجوبه بانعدامه وموته ولا وجه للاستنباط فإذا شرعت بان يعمل الغير عنه فى حال الموت، بل وحال الحياة أيضا فى الجملة، فلا بد من لحاظ دليله حتى يؤخذ به سعة وضيقة. ولا شبهة فى جواز أخذ قيد خاص كالإيمان فى النائب بحيث لا تشرع النيابة أصلا عند فقده، كما ادعى فى الجواهر الإجماع بقسميه على عدم صحة نيابة الكافر، لا لعدم تمشى قصد القرية منه ونحوه من المحاذير المتهمة. فالعمدة فى البطلان هو اشتراط الإيمان فى النائب فيقتصر عليه للزوم الاقتضار على مورد الدليل فيما خالف القاعدة.

كتاب الحج (للمحقق الداماد)، ج ١، ص: ١٢٤

و اما الثانى فلما تقدم من مبعوضية الإحسان إلى الكافر بتفريغ ذمته مع ان المعتبر هنا هو قصد النائب التقرب بفعله أى النيابة وهو افرأغها عن التكليف حتى يخفف عنه يوما من العذاب فلا تتحقق النيابة على هذا لما تقدم من عدم إمكان قصد التقرب بعمل مبعوض لله تعالى.

و من هنا يتوهم إعضال فى المقام وهو انه لو كان إفرأغ ذمته مبعوضا للشارع للزوم استمرار عذابه بقاء باشتغال ذمته لزم ما لا يلتزم به وهو انه لو مات الكافر مديونا لمؤمن يتعلق حق الدائن بالتركة بنحو، فإذا لم يفرغ ذمته فرارا عن المبعوضية لزم تفويت حق المؤمن وماله مع ان ماله كدمه وعرضه محترم فإذا حكم بلزوم الإفرأغ والأداء فلا يكون محرما مبعوضا للشارع، فالاحسان اليه مطلوب له فضلا عن عدم المبعوضية ومعه ينقلب ما تقدم عما بنى عليه من عدم جواز الإحسان إليه.

هذا ولكن لا تلازم بين جواز دفع الدين بل لزوم أدائه من أصل التركة بعد ترتب الإرث على الدين والوصية عاما ومطلقا وبين جواز الإحسان إلى الكافر بحصول الثواب له أو خفة العذاب عنه. إذ يمكن ان لا يكون نظر الشارع فى ذلك الى حال الكافر الميت من صلوحه وعدمه للثواب أو لخفة العذاب لانه يكون معذبا على ما هو عليه بل يكون نظره الى استيفاء مطلوبه نفسه وهو أداء دين المؤمن وعدم التعدى إلى ماله سواء اثبت ذلك الدائن أم لا؛ أو خفف عنه العذاب أم لا. بل قد لا يتصور العذاب من هذا حيث أيضا حتى يخفف وذلك بان يكون الدين مؤجلا ولم يحل اجله بعد فمات قبل الحلول فحل أجل الدين بمجرد الموت بلا عصبان له أصلا من حيث عدم أداء دين الغير وعدم وفائه وبالجملة يمكن ان يكون وجوب وفاء الدين من أصل التركة لأجل تحصيل مطلوب الشارع لا لانتفاع المديون بشيء من الثواب أو خفة العذاب مثلا ومن هنا لم يلتزم الفقهاء بعدم لزوم الأداء فضلا عن لزوم عدمه.

ونظير ذلك وجوب أداء الخمس والزكاة من أصل تركته مع انه لا نظر هنا الى عود نفع اليه. وتوضيحه ان الخمس مثلا ليس امرا توصليا كأداء سائر الديون بل

كتاب الحج (للمحقق الداماد)، ج ١، ص: ١٢٥

لا بد من أدائه بقصد القرية فلو لم يؤده الكافر عصى وبموته ينتقل الى العين وهو أصل التركة فيخرج منه بقصد القرية، فثبته من هذا حيث. واما عذابه من حيث تجاشيه عن الامتثال بالمباشرة فلا يعقل سقوطه أو تخفيفه. بل الأمر كذلك أيضا فى المؤمن العاصى للتكليف كالحج بان سوفه عمدا الى ان مات فان عصبانه ذلك باق على حاله و يعاقب عليه البتة سواء حج عنه من ماله أم لا. إذ الأثر المترتب على وقوع الحج عنه انما هو سقوط عذابه الناشى من ترك أصل الحج بقاء و اما ما هو الراجع الى ترك المباشرة مع قدرته عليها و وجوبها عليه فباق على حاله والحاصل انه يخرج مثل الخمس والزكاة وغير ذلك من الديون المالية المحضة من صلب ماله وان لم ينتفع هو بشيء أصلا لكونه واجبا ماليا محضا فيحكم بحكم الدين المقدم على الإرث.

ولا يقاس الحج بذلك بان يقال انه دين أيضا يخرج من صلب المال كسائر الديون فلا بد من الاستنباط وذلك لا يعقل إلا بصحة النيابة عن الكافر، لان الحج يتصور بلحاظ عالم الثبوت على وجهين:

الأول ان يكون بينه وبين عود نفع الى المنوب عنه تلازم بحيث إذا حج عنه يخفف العذاب عن المنوب عنه أو يحصل الثواب له. والثانى ان يكون التلازم بينه وبين مجرد براءة ذمته عن التكليف بان يكون المهم هو تحصيل غرض الشارع ومطلوبه لا انتفاع المنوب عنه به نظير دين الناس كما مر.

فعلى الأول لا وجه للنيابة حيث انها إحسان إليه يبعثه الله تعالى وعلى الثانى لا مانع منها ثبوتا ولو كان هناك إطلاق يشمل له حكم به بعد إمكانه و صلوحه فى الجملة. ولكن الحق انصراف أدلة النيابة عن مثله حيث ان المتبادر منها هو ما يكون المورد من قبيل ما كان الميت المنوب عنه ممن يترقب منه نفس التكليف والعمل الواجب ولا شك فى عدم كون الكافر كذلك والا لحكم بالاستنباطة من أصل المال بلا ريب نحو سائر الديون. فتحصل من الجميع اعتبار الإيمان فى النائب والمنوب عنه جميعا. هذا تمام الكلام فى نيابة الكافر وعن الكافر.



- و أروى أنه إذا كان يوم القيامة رفع الله أعمال قوم كأمثال القباطى «٢» فيقول الله اذهبوا فخذوا أعمالكم فإذا دنوا منها قال الله جل و عز كن هباء فصار ت هباء و هو قوله و قد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً «٣» ثم قال أما و الله لقد كانوا يصلون و يصومون و لكن إذا عرض لهم الحرام كانوا يأخذون و لم يباليوا

- (٢) - القباطى: جمع القبطية و هى ثياب رقيقة بيضاء تصنع بمصر «النهاية ٤: ٤».

- (٣) - الفرقان ٢٥: ٢٣.

• ٨١ / ٢

• ١٦٥٥ / ٥. ابنُ أبي عُمَيْرٍ «٢»، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا» «٣» قَالَ «٤»: «أَمَّا وَاللَّهِ، إِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ الْقَبَاطِيِّ «٥»، وَلَكِنْ كَانُوا إِذَا عَرَضَ لَهُمُ الْحَرَامُ «٦» لَمْ يَدْعُوهُ». «٧»

- (١). الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الإنصاف والعدل، ح ١٩٥٤ و ١٩٥٥؛ الخصال، ص ١٢٨، باب الثلاثة، ح ١٣٠؛ معاني الأخبار، ص ١٩٢، ح ١؛ الأمالي للمفيد، ص ٨٨، المجلس ١٠، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٦٦٥، المجلس ٣٥، ح ٣٧، وفي كلها بسند آخر، مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٨؛ البحار، ج ٧١، ص ٢٠٤، ح ٩.
- (٢). السند معلق على سابقه. ويروى عن ابن أبي عمير، عليّ [بن إبراهيم] عن أبيه.

## هَبَاءٌ مَّنْثُورًا

- (٣). الفرقان (٢٥): ٢٣. وفي مرآة العقول، ج ٨، ص ٧٠: «وَقَدِمْنَا» أي عمدنا وقصدنا «إِلَىٰ مَا عَمَلُوا مِنْ عَمَلٍ» كقري الضيف وصلة الرحم وإغاثة الملهوف وغيرها. «فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا» فلم يبق له أثر. والهباء غبار في شعاع الشمس الطالع من الكوة من الهبوة، وهو الغبار.
- (٤). في «ض، ه»: «فقال».
- (٥). «القباطي»: ثياب بيض من كِتَانٍ يتخذ بمصر. ترتيب كتاب العين، ج ٣، ص ١٤٣٤ (قبط).
- (٦). في «ج، ص، ف»: «حرام».
- (٧). الكافي، كتاب المعيشة، باب المكاسب الحرام، ح ٨٥٨٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٥٦، وفيهما مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ٤، ص ٣٢٢، ح ٢٠٢٢؛ الوسائل، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ٢٠٤٢٩؛ البحار، ج ٧١، ص ١٩٦، ح ٦.

## هَبَاءٌ مَنثورًا

- ١٠ / ٨٥٨٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ «١» عَزَّ وَجَلَّ: «وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمَلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنثورًا» «٢» قَالَ «٣»: «إِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ لِأَشَدَّ «٤» بَيَاضًا مِنَ الْقَبَاطِيِّ «٥»، فَيَقُولُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهَا: كُونِي هَبَاءً «٦»، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا شَرَعَ «٧» لَهُمُ الْحَرَامَ «٨»، أَخَذُوهُ «٩» «١٠»

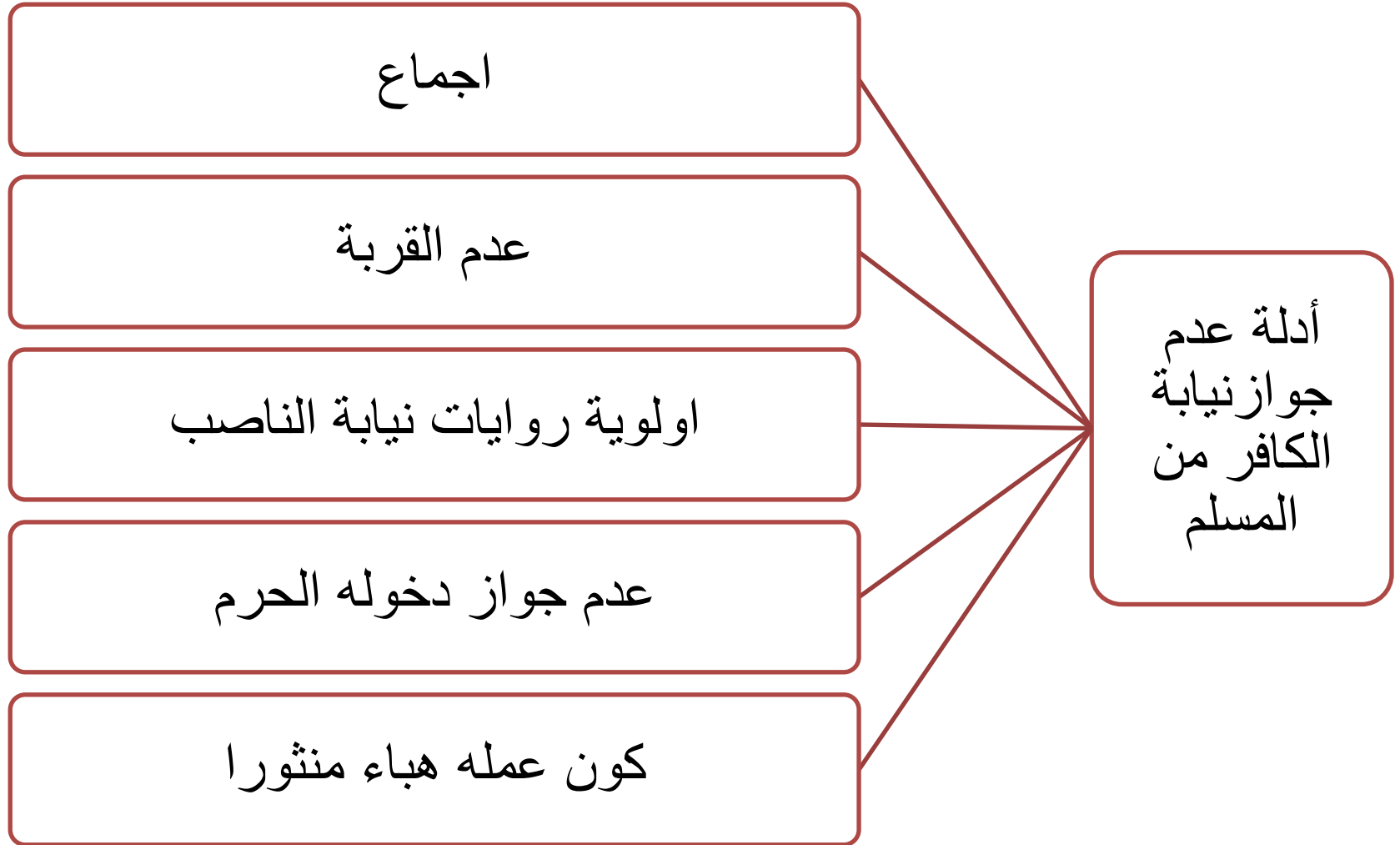
(١). في «ي» والوسائل والبحار والكافي، ح ١٦٥٥: «قول اللُّه».

• (٢). الفرقان (٢٥): ٢٣.

• (٣). هكذا في «ط، ي، بح، بس، جت، جد، جن» والوسائل والبحار والكافي، ح ١٦٥٥. وفي بعض النسخ والمطبوع: «فقال». وفي الكافي، ح ١٦٥٥: + «أما واللُّه».

## هَبَاءٌ مَنثورًا

- (٤). فى «بخ، بڤ» والكافى، ح ١٦٥٥: «أشدّ».
- (٥). «القباطىُّ»: جمع: القبطيَّة، وهى ثياب بيض رقاق من كتّان، تتخذ بمصر، منسوب إلى قبط، وهم أهل مصر. وقد يضمُّ؛ لأنّهم يغيّرون فى النسبة. الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٠ (قبط).
- (٦). فى الكافى، ح ١٦٥٥: - «فيقول اللّهُ عزّ وجلّ لها: كوني هباءً». والهباء فى الأصل: ما ارتفع تحت سنايك الخيل، والشىء المنبت الذى تراه فى ضوء الشمس. النهاية، ج ٥، ص ٢٤٢ (هبا).
- (٧). فى الكافى، ح ١٦٥٥: «عرض».
- (٨). فى الوافى: «شّرع لهم الحرام: تيسّر أسبابه». ويحتمل أن يكون مجهولاً من التشريع، أى فتح، يقال: شرع الباب، أى فتحه. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٨٣ (شرع)؛ مرآة العقول، ج ١٩، ص ٩١.
- (٩). فى الكافى، ح ١٦٥٥: «لم يدعوّه».
- (١٠). الكافى، كتاب الإيمان والكفر، باب اجتناب المحارم، ح ١٦٥٥، بسند آخر. تفسير القمى، ج ٢، ص ١١٢، بسند آخر عن أبى جعفر عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٥٦، وفيهما مع اختلاف يسير الوافى، ج ١٧، ص ٦٥، ح ١٦٨٧٠؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٨٢، ح ٢٢٠٤٦؛ البحار، ج ٧، ص ٢٠٥، ح ٩١.







## القول في النيابة

- لا إشكال و لا خلاف في مشروعية النيابة، و أمّا الشرّوط الراجعة إلى النائب فمنها الإسلام و استدلال على اعتبار بعدم صحّة عمله و عجزه عن نيّة القربة و اختصاص أجره في الآخرة بالخزي و العقاب و ادّعى الإجماع عليه

## القول فى النيابة

- أمّا الإجماع فمع تحقّقه لا من جهة الوجوه المذكورة فلا كلام فيه، و أمّا الوجوه المذكور ففيها التأمّل للنقض بتغسيل أهل الكتاب للمسلم مع عدم المماثل، و أمّا الأجر و الثواب فللمنوب عنه لا للنائب فالنائب المؤمن الذى يعمل العمل للأجرة لا للثواب لا محذور فى عدم استحقاقه للمثوبة،
- و أمّا العجز عن نيّة القربة بمعنى تقرب المنوب عنه لا النائب فممنوع بالنسبة إلى جميع الكفار بل متصوّرة بالنسبة إلى أهل الكتاب و من هنا ظهر الإشكال فى المنع عن نيابة المخالف معللاً بعدم صحّة عمله

## القول فى النيابة

- فالأولى الاستدلال له مع قطع النظر عن الإجماع بعدم كون أدلة صحة النيابة التى على خلاف الأصل مطلقة يشمل غير المؤمن، لكن عدم شمولها لغير الاثنى عشرى محل تأمل فلا بدّ من التمسك بالإجماع إن تمّ مضافا إلى ما لعله المسلم من ممنوعية دخول الكفار المساجد و غلبة ابتلائهم بالجنابة مع عدم صحة الغسل منهم، و من هذه الجهة يقع الإشكال فى دخول المخالفين و مكثهم فى المساجد مع ما هو المعروف من عدم صحة أعمالهم العبادية، و منها الغسل للجنابة و الحيض و النفاس مع أنه لا إشكال فى جواز تمكينهم فى دخول المساجد.

## القول فى النيابة

- و لا يجوز نيابة المسلم عن الكافر و لا عن المسلم المخالف إلّا أن يكون أبّ النّائب.
- عللّ عدم الجواز عن الكافر بعدم انتفاعه و اختصاص جزائه فى الآخرة بالخزى و العقاب و النهى عن الاستغفار له و الموائدة لمن حادّ الله تعالى،

## القول فى النيابة

- و للمناقشة فيما ذكر مجال فإنه يمكن أن يرفع عن الكافر عقاب تارك الحجّ فإنّ الكافر مكلف بالفروع فإذا أدّى عنه واجب من الواجبات و صحّ يرفع عنه عقاب ترك ذلك الواجب ألا ترى الفرق بين من أدّى الخمس من الأرض المشتراة للذمّيّ و من ترك فالأوّل يرفع عنه عقاب ترك الخمس ظاهرا بخلاف الثّانى و هذا غير الاستغفار و غير الموائدة

## القول في النيابة

- و ممّا ذكر ظهر وجه عدم الجواز بالنسبة إلى المخالف و الإشكال فيه و قد حكى الخلاف بالنسبة إلى المخالف الغير الناصب لصحة عباداته و لذا لا يعيدها إذا استبصر و أمّا بالنسبة إلى أب النائب فيدلّ على صحة النيابة عنه صحيح و هب بن عبد ربّه أو حسنه سأل الصادق عليه السّلام «أ يحجّ الرجل عن الناصب فقال: لا قال: فإن كان أبى قال: إن كان أباك فنعم» «١»

- (١) الكافي ج ٤ ص ٣٠٩. التهذيب ج ١ ص ٥٦٥.

## القول في النيابة

- و استشكل في صحّة النيابة عن المخالف مضافا إلى ما ذكر آنفا بالأصل الذي هو مقتضى قوله تعالى «وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ» و لا يخفى أنّ دليل النيابة أخصّ من الآية الشريفة على فرض الأخذ بإطلاق الآية الشريفة.



# القول فى النىابة

# القول فى النىابة

## القول فى النيابة

- «١» ٢٠ بَابُ عَدَمِ جَوَازِ الْحَجِّ عَنِ النَّاصِبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبَا النَّائِبِ وَ عَدَمِ جَوَازِ الْحَجِّ بِهِ
- ١٤٥٩٩ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّ يَحُجُّ الرَّجُلُ عَنِ النَّاصِبِ فَقَالَ لَا - قُلْتُ فَإِنْ كَانَ أَبِي قَالَ فَإِنْ كَانَ أَبَاكَ فَتَعَمَّ. (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٩ - ١.

## القول فى النيابة

• وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - إِنَّ كَانَ  
أَبَاكَ فَحُجَّ عَنْهُ «٣» (٣) - الفقيه ٢ - ٤٢٥ - ٢٨٧٥.

• وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ  
سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ مِثْلَهُ «٤». (٤) -  
التهديب ٥ - ٤١٤ - ١٤٤١.

•  
 • ١٤٦٠٠ - ٢ - «٥» وَ عَن عِدَّةٍ مِّنْ أَصْحَابِنَا عَن سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ  
 عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ يُحُجُّ عَنِ النَّاصِبِ - هَلْ عَلَيْهِ  
 إِثْمٌ إِذَا حَجَّ عَنِ النَّاصِبِ - وَ هَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ النَّاصِبَ أَمْ لَا - فَقَالَ لَا  
 يَحُجُّ عَنِ النَّاصِبِ وَ لَا يَحُجُّ بِهِ. (٥) - الكافي ٤ - ٣٠٩ - ٢.

## القول في النيابة

- أقول: وَيَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ «٦» وَ حَدِيثُ الْمَنْعِ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ الْأَبِّ.
- (٦) - ياتى فى الحديث ٥ من الباب ٢٥ من هذه الأبواب.
- و تقدم ما يدل عليه باطلاقه فى الحديث ٣ من الباب ٢٠ من أبواب الصدقة.

## القول فى الحج بالنذر و العهد و اليمين

- القول فى الحج بالنذر و العهد و اليمين
- مسألة ١ يشترط فى انعقادها البلوغ و العقل و القصد و الاختيار، فلا تنعقد من الصبى و إن بلغ عشرا و إن صحت العبادات منه، و لا من المجنون و الغافل و الساهى و السكران و المكره،
- و الأقوى صحتها من الكافر المقرّ بالله تعالى، بل و ممّن يحتمل وجوده تعالى و يقصد القربة رجاء فيما يعتبر قصدها\*.
- \* لأن النذر و العهد و اليمين أمور قصدية لا يمكن تحقيقها بالشكل المعتبر فى الشريعة إلا عمّن يقصد معانيها منتسبة إلى الله و لا يمكن ذلك فى الكافر الذى لا يحتمل وجوده تعالى.
- و لا يجرى فيه قاعدة جبّ الإسلام لانصرافها عن المقام نعم لو خالف و هو كافر و تعلق به الكفارة فأسلم فالأقوى سقوطها عنه.

- ١٤٥٣٦ - ٧ - «٣» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: **مَنْ حَجَّ** عَنْ إِنْسَانٍ اشْتَرَكَا - حَتَّى إِذَا قَضَى طَوَافَ الْفَرِيضَةِ انْقَطَعَتِ الشَّرِكَةُ - فَمَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ عَمَلٍ كَانَ لِذَلِكَ **الْحَاجِّ** قَالَ وَ قَالَ الصَّادِقُ ع وَ ذَكَرَ مِثْلَهُ «٤».